المبحث الثالث

مؤشرات الدور الإنمائي للدولة

على الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة التنموية إلا أن هناك إتفاقا بين الباحثين على وجود عدد من المؤشرات لنموذج الدولة الإنمائية.

المؤشر الأول: القيادة السياسية.

لعل المؤشر الأول لنموذج الدولة الإنمائية إنما يتمثل في وجود قيادة قوية لديها فلسفة تنموية، ويعتبر رئيس الدولة أو رئيس الوزراء هو الأداء الرئيسية أو مهندس التنمية في بلاده، كما هو الحال في كوريا الجنوبية مع (بارك تشونج هي)، ماليزيا مع (محضير بن محمد)، الصين (ماوتسي تونج)، سنغافورة (لي كوان يو)، اندونيسيا مع (سوهارتو)، الهند مع (نهرو).[1]

القيادة السياسية كعملية Process تعرف على أنها "قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي- بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع".[2]

ولعل أهم وظائف القائد السياسي - كما يذكرها الدكتور حامد ربيع- تتمثل في دوره كأداة للتغيير المجتمعي بمعناه الواسع في التنمية الشاملة، ودورة كأداة للتخطيط، وأيضا دوره كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات المختلفة في

---

(1) Adrian Leftwich, "Bring Politics Back In: To Wards Amdel of The Developmental State", Journal of Development Studies, Vol31.No.3.Feb 1995, P5.

(2) د. جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٥)، ص ٩-١٠.

المجتمع، ودوره كرمز للمجتمع وآماله وشرفه وكرامته، وأخيرا دوره في خلق الشعور بالثقة والاطمئنان والكرامة وتقدير الذات في نفس الفرد العادي في مواجهة ما يعاني منه ذلك الفرد من توتر وإحباط وخوف نتيجة للصراعات والمواقف الاجتماعية وبهذا المعين يصير القائد أحد ميكانزمات الدفاع سواء بطريق الإسقاط أو بطريق الإحلال.[1]

والقيادة السياسية – كما يذكرها دكتور جابر عوض- تظهر استجابة للحاجات الاجتماعية والفردية التي تولدها بيئة النظام السياسي، وكثيرا ما وجد الشعب في شخص القائد، خاصة في أوقات ألازمات منفذا لحل مشاكلهم.

ولعل هذا ما يعطي صفة البطولة على القائد، ومن ثم تمثل القيادة القدرة على استهواء الآخرين لتحقيق الأهداف في المجتمع، كما أنها ترتبط بالقدرة على التأثير في سلوك الآخرين.[2]

وحقيقة الأمر، تعد ظاهرة القيادة من الظواهر السياسية المعقدة حيث أنها ظاهرة بينية أي أنها ذات أبعاد سياسية واجتماعية في آن واحد، ويقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد أثناء تفاعلاتهم مع غيرهم من الأفراد والجماعات، بهدف توجيه الجماعة وضبط سلوكها وتوجهاتها، كما أنها سلوك منظم هادف يقوم به القائد السياسي من أجل تحريك سلوك الجماعة تجاه أغراض معينة.[3]

---

[1] د. حامد عبد الله ربيع، مقدمة في العلوم السلوكية، حول عملية البناء الفكرية لأصول علم الحركة الاجتماعية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢)، ص ٣٤١- ٢٤٥.

[2] د. جابر سعيد عوض، التغير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى (١٩٤٥- ١٩٥٥)، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٩٩.

[3] برنارد بوتيفو، السياسة الخارجية لكل من فرنسا والمانيا وبريطانيا حيال القضية الفلسطينية في: وفاء سعد الشربيني (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الجديد في الوطن العربي(١٩٩١-٢٠٠٣)، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

ومن المقطوع بصحتة، أن القيادة السياسية تلعب دوراً أساسياً ومهماً ليست في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1] فحسب بل تعتبر بمثابة المتغير المستقل والأساسي في حركة النظام والقيام بدور التوجية والرقابة وإعادة بناء الأمة وتحقيق التنمية الاقتصادية. [2]

وتكون القيادة فاعلة عندما يكون لديها رؤية تجمع بين الفكر والحركة وواعية لأهمية المدركات القيادية في تحديد مسار التنمية، ولديها القدرة على التنفيذ في الوقت المناسب وتعطي نموذج للقائد المستنير.[3]

وفي هذا السياق يمكن القول أن مؤشر القيادة السياسية يرتبط بالأساس بمجموعة من الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقيادة فضلا عن أدركها وتصوراتها.

ومن هنا تتحدد الدوافع الذاتية بصفة عامة بالعوامل التي تدفع الفرد إلى سلوك مسلك معين كالرغبة في ممارسة السلطة والنزعة نحو السيطرة أو من منطلق الانتماء إلى قومية أو فكر أو عقيدة ما.[4]

وتظهر العلاقة بين القيادة والسياسة العامة في ثلاث عمليات على درجة كبيرة من الأهمية، فإطلاع القيادة السياسية بمثل هذه العمليات إنما يبين مدى أهمية ومحورية العامل القيادي، وتتمثل هذه العمليات في:

---

[1] نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[2] المرجع السابق، ص١١٣.

[3] د. ناهد عز الدين، تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا، في: د.هدى ميتكيس، د.حسن بصري (محرران)، قضايا الإصلاح في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠)، ص ١٣٠.

[4] د. هدى ميتكيس، محددات السياسة الخارجية الماليزية، في: د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة الخارجية الماليزية (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٧)، ص ٢٥.

أولا، ترتيب أولويات السياسة العامة، حيث تتبنى القيادة السياسية بعض القضايا والمشكلات مما يعطيها في كثير من الأحيان أهمية في سلم أولويات السياسة العامة، ثانيا: رسم السياسة العامة، حيث تتمتع القيادة بدور محوري في رسم السياسات العامة بما يخول لها من سلطات وصلاحيات مؤثرة، ثالثا، تنفيذ السياسة العامة، حيث تلعب القيادة السياسية دوراً بارزاً في نجاح السياسة العامة وذلك من خلال المتابعة والأشراف على تنفيذها، لكي تحقق الأهداف المرجوة منها [1]

المؤشر الثاني: القيم الآسيوية Asian Values.

على الرغم من الاختلافات الدينية والتاريخية في الدول الآسيوية إلا ان هناك قيم مشتركة ومعتقدات يتبعها معظم الآسيويين بوصفها مرشداً لهم في أنحاء العالم، وهذه القيم تسمى"آسيوية" تماماً.

وقد تنبع القيم الآسيوية من المجتمع والأسرة، حيث تقدر الدول الآسيوية الأسرة ومتطلبات ومصالح المجتمع أكثر من تقديرها لمصالح الفرد أو حقوقه، فقيام الفرد بمسؤلياته تجاه أسرته ومجتمعة إنما يأتي من قبل حق الفرد في المطالبة بمزاياه الفردية.

كما تشتمل القيم الآسيوية أيضا احترام السلطة، حيث ينظر للسلطة باعتبارها ضمان استقرار المجتمع بأكمله وبدون سلطة واستقرار فإنة لن تكون هناك حياة مدنية، ففي غياب الاعتقاد في السلطة واحترامها فإن أي مجتمع سيتدهور إلى الفوضى.[2]

---

[1] د. جابر سعيد عوض، صنع السياسة العامة في ماليزيا: المحددات والخصائص، في: د. جابر سعيد عوض (محرر)، السياسة العامة في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٨)، ص١٥.

[2] موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، آسيا، المجلد الثالث (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

وفي مسح إحصائي كمي قام به ديفيد هيتشكوك (المدير السابق لشئون شرق آسيا والباسيفيكي بوكالة الإعلام الأمريكية)، ليقارن فيه بين القيم الشرق آسيوية والقيم الأمريكية، حيث طلب من أمريكيين وآسيويين من شرق آسيا من اليابان وتايلاند والصين وكوريا وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين في عام ١٩٩٤ أن يختاروا ست قيم اجتماعية وخمس قيم شخصية من التي ينظرون إليها بوصفها قيماً أساسية لا يحيدون عنها.

وقد كشف المسح أن هناك ست قيم اجتماعية في شرق وجنوب شرق آسيا تعتبر هي الأكثر تقديرا والأكثر شهُره في بين القيم التي تم الاقتراع إليها وهي:[١]

١. توفر مجتمع منظم.

٢. العمل الجماعي.

٣. التأكيد على فعالية وجدوى كبار موظفي الحكومة العموميين.

٤. الانفتاح للأفكار الجديدة.

٥. احترام القيادة.

صفوة القول، أكدت القيم الآسيوية على أولوية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق السياسية مع إعطاء العمل الجماعي أهمية كبرى عن التوجه الفردي.

<u>المؤشر الثالث: هيئة أو مؤسسة مسئولة عن التخطيط التنموي.</u>

من خلال المتابعة للتجارب التنموية في أسيا نلاحظ أن هناك هيئة أو مؤسسة مسئولة عن عملية التخطيط التنموي، ويتمثل دور هذه الهيئات في وضع وتنسيق خطط التنمية التي تقوم بتنفيذها الوزارات المختلفة.

---

[١] موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، <u>السياسة والديمقراطية واسيا الجديدة</u>، المجلد الثامن (القاهرة: دار الكتاب المصري وآخرون، ٢٠٠٤)، ص ١٦٠.

وقد تلعب الهيئة أو المؤسسة دوراً كبيراً في إدارة عملية التنمية، حيث يوكل إليها مهمة إدارة وتخطيط وبناء الاقتصاد الوطني، وتكلف بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد.[١]

المؤشر الرابع: مجتمع مدني يقوي بمرور الوقت.

قد يشير المجتمع المدني بالمفهوم الآسيوي إلى التنظيم الذاتي للناس في المجتمعات القروية والمحلية، ويتميز التنظيم باستعداد مرتفع لدي الجميع للعمل التطوعي الذي يتجه نحو الاهتمامات المشتركة التي لا تستطيع الأسر الصغيرة وحدها القيام بها، مثل ظروف الإنتاج وممارسة الأمن الجماعي، وبما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك المجتمع وتوافق الأفكار السائدة فيه.[٢]

ولعل ما يميز المجتمع المدني في آسيا هو ارتباطه بالعديد من القيم الآسيوية لعل أهمها يتمثل في: النظام والانضباط، والاتفاق، وقيم حقوق الإنسان، وقيم العمل الجماعي، وسوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل.[٣]

١ – قيمة النظام والانضباط:

---

[1] سمير زهير (مترجم)، التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وأفريقيا، الوكالة الكورية للتعاون الدولي، معهد استراتيجية التنمية، ٢٠٠٥، ص ٤٤، على الرابط التالي:
www.myqalqilia.com/South-Korea-experience-in-economic-development.pdf

[2] د.هدى ميتكيس، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ماليزيا، في: د.جابر عوض، د.حسن بصري (محرران)، المجتمع المدني في ماليزيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩)، ص ٣٣٨.

[3] د. ماجدة صالح، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية: قضايا نظرية وحالات تطبيقية، في: د. جابر عوض، د. ماجدة صالح (محرران)، المجتمع المدني في الخبرة الآسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٠)، ص ٣٦.

يعد الانضباط والنظام أحد القيم المتأصلة في النسق الآسيوي لدول شرق وجنوب شرق آسيا، وتظهر قيمة النظام والانضباط في الثقافة السياسية لدول شرق آسيا في نواحي عديدة لعل أبرزها يتمثل في الدور القوي للدولة الذي يرتبط أساسا بالتنظيم، والرقابة، والتوجيه وهذا ما يتجلى في الدور في المجالات السياسية والاقتصادية وأيضا الاجتماعية.

٢- قيمة الاتفاق:

وتظهر هذه القيمة من خلال عدة أطر لعل أبرزها القيم الحاكمة لسلوك واتجاهات الأفراد، ويساعد على تدعيم هذه القيم كثير من الوسائل لعل أهمها دور الأديان السماوية والعقائد والإيديولوجيات في تحقيق الانسجام الاجتماعي وتحقيق التسامح والوحدة وأيضا الجماعة.

٣- قيم حقوق الإنسان:

يجدر بالذكر أن رؤية حقوق الإنسان في البعد الآسيوي لها صفة خاصة، حيث تعود هذه القيم في جزء منها إلى الثقافة الكونفوشية وفي جزئها الآخر إلى القيم الفكرية التي تميز كل الدول آسيوية، وقد ولدت هذه القيم نسقا من المعتقدات والمفاهيم ومجموعة من الأفكار والمقولات الأساسية التي ساهمت بدورها في خلق نوع من الاندماج ممثلا في نسق من الأفعال. ويستند الإطار العام لحقوق الإنسان في خبرة دول شرق وجنوب شرق آسيا على أولوية الواجب على الحقوق وأولوية المجتمع على الفرد، وأيضا أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية.

٤- قيم العمل الجماعي:

حيث تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس التعاون والتضامن المتبادل من أجل مواجهة ما يعترضهم من عقبات.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبة الاستعمار والتحديث في أضعاف هذه

العلاقات الاجتماعية الموروثة، إلا أن الآسيويين حاولوا أن يحافظوا على استقلالية العمل الأهلي التطوعي في مواجهة نزوع الدولة للسيطرة وتحديد نطاق هذا العمل.

يضاف إلى ذلك محافظة المجتمعات على تقاليد العمل الجماعي وهو ما برز في مواجهة الأنظمة السلطوية بعد الاستقلال من جانب العديد من الحركات الاجتماعية.

مما سبق يتضح أن أهم ما يتسم به المجتمع المدني الآسيوي، استناد تنظيماته على روابط خاصة تضفي عليها قدراً من التضامن الداخلي بناء على أسس موروثة أو معايير أو دينية، فضلا عن مجموعة من الأبنية التي توجد داخلها شبكة معقدة من الممارسات بين مجموعة من القوى الاجتماعية، حيث تخضع أنشطتها لرقابة الدولة التي تدعم مؤسسات المجتمع المدني مادياً ومعنوياً مقابل التحكم في تنظيمها الداخلي. وهنا يبرز الطابع المميز للعمل الأهلي في آسيا.[1]

وانطلاقا من الدور المحوري للتخطيط في النقلة النوعية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي حققتها الدول محل الدراسة، فقد ارتأت الباحثة تخصيص الفصل الثاني من هذه الدراسة للتخطيط ودور الدولة في التنمية، وذلك للتعرف على أهم الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت عليها الحكومة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا في طريقها نحو التنمية، والتي هدفت في المقام الأول إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، التعرف أيضا على الدور المحوري للقيادة – وإن تباينت خلفياتها وخبراتها السابقة- في قيادة عملية الانطلاقة التنموية وتوجية الموارد وإدارة اقتصاد البلاد.

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٣٧، ٣٨.